

العلاقات العربية - الأوروبية في ظل الحوار والشراسة

الدكتور محمد أحمد

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة دمشق

مقدمة:

أولاً- لمحة تاريخية عن نشأة الحوار العربي-الأوروبي الراهن.

ثانياً- العلاقات العربية-الأوروبية في ظل الحوار السياسي.

ثالثاً- الأبعاد الاقتصادية في الحوار والشراسة.

رابعاً- الحوار العربي-الأوروبي المعاصر.

خامساً- التحديات التي تعترض مسيرة الحوار والشراسة.

سادساً- مستقبل الحوار والشراسة.

خاتمة:

مقدمة:

يعتبر الحوار العربي- الأوروبي من الظواهر التي لفتت أنظار الباحثين في مجال العلاقات الدولية نظراً للأهمية التاريخية للوطن العربي، ولكونه يتم بعد فترة انقطاع طويلة بين الشرق والغرب شهدت محاولات أوروبية للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، حدث ذلك في الحقبة الاستعمارية القديمة والتي ما إن انتهت حتى بدأت المحاولات الاستعمارية الجديدة، والتي تضمنت أشكالاً جديدة من الهيمنة والسيطرة.

من هنا جاءت الأهمية التاريخية للحوار العربي- الأوروبي والضرورة في تحليله ودراسته بصورة نقدية، وهذا ما نرمي إليه في هذا البحث المتواضع. وقد زاد اهتمامي بهذا الموضوع أثناء حصولي على منحة التبادل العلمي الأكاديمي الألمانية (DAAD) في سنة ١٩٩٨، والتقائي بأستاذة جامعة لايبزغ- قسم علوم الاستشراق وعلى رأسهم البرفسور برايسلر، إذ برزت الفكرة حول الحوار والشراكة المتوسطية. هما نتاج تاريخ مشترك بين الحضارتين الغربية والأوروبية، وحول وجود ضرورة مستقبلية للأجيال القادمة من أجل بناء وتمد جسور المحبة والصدقة والسلام بين الوطن العربي والغرب الأوروبي.

إن الحوار العربي- الأوروبي هو بلا شك أحد مظاهر العلاقات الدولية لمرحلة امتدت نحو ثلاثين عاماً منذ انطلاقها التاريخية على أثر حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣، وحتى مؤتمر كريت للشراكة الأوروبية-المتوسطية في أيار عام ٢٠٠٣. وهذا الحوار ما هو، في بعض أشكاله، إلا صورة من دبلوماسية المؤتمرات التي صممت لاكتشاف طرق ووسائل إقامة تعاون إقليمي بين السوق الأوروبية المشتركة وجامعة الدول العربية، لتأكيد الصلة الوطيدة لكل من مسألة الأمن ومسألة السلام في العالم والمهددتان بقضايا الصراع الدولي، ومن بينها قضية الصراع العربي الصهيوني.

في تأثيره السلبي على الأمن والاستقرار في المنطقة، وصممت كذلك لتصحيح الأفكار المغلوطة التي تخزنها الذاكرة الأوروبية عن العالمين العربي والإسلامي.

أولاً- لمحة تاريخية عن نشأة الحوار العربي- الأوروبي الراهن:

ظهرت فكرة الحوار العربي- الأوروبي الراهن خلال حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣، وعلى أثر الموقف الذي اتخذته الدول العربية تجاه الدول المتعاطفة مع الكيان الصهيوني واتخاذ القرار المعروف بتخفيض إنتاج النفط بنسبة ٥% شهرياً، وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا. وقد كان التهديد بحظر تصدير النفط عاملاً أساسياً في تغيير موازين القوى. حيث توصل العرب إلى درجة عالية من التضامن العربي أجبر السوق الأوروبية المشتركة أن تتعامل مع العرب وقضاياهم معاملة الند للند. وكانت المبادرة من دول المجموعة الأوروبية آنذاك وتصريحها المعروف ببيان ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٣، حول موقفها من الصراع الدائر في المنطقة حيث دلّ بوضوح على تغيير موقف الأوروبيين وعلى تعديل وجهة نظرهم من هذا الصراع^(١).

وفي مؤتمر القمة العربي السادس الذي انعقد في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٣، في الجزائر أصدرت الدول العربية مجتمعة بياناً موجهاً إلى الدول الأوروبية استجابت فيه للتحسن الذي أظهره البيان الأوروبي من قضية فلسطين ولبنان والشرق الأوسط، وأكد البيان على الروابط الحضارية والمصالح الأساسية التي تجمع عبر البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والعالم العربي^(٢).

وتنبّهت جامعة الدول العربية إلى أهمية الحوار مع الدول الأوروبية وعملت على تعيين خبراء على مستوى عال لتمثيل الجانب العربي في الاجتماع العربي الأوروبي المشترك وفي اجتماع أبو ظبي تشرين الثاني عام ١٩٧٥، أصدرت عدة توصيات أهمها بالنسبة للجانب العربي:

- ١- القيام بدور رئيسي بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.
 - ٢- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.
 - ٣- بالنسبة للمشاريع الصناعية التي ستقام في الوطن العربي كنتيجة للحوار، كان هناك سعي عربي لاعتناق هذه الصناعات من التبعية شبه المطلقة ومحاولة خلق صناعات استراتيجية باستقلالية تامة.
 - ٤- التأكيد على الدور الثقافي والحوار وتوفير عوامل الاتجاه من خلال إيجاد إدارة سياسية مرتكزة على ممارسة ثقافية عازمة على التجديد والاطلاع.
- وكان لوفد الجمهورية العربية السورية في مؤتمر أبو ظبي اقتراحات ببناء إذ تقدم بثلاث توصيات حول إنشاء ميناء عربي يعود نفعه على العالم العربي والمجموعة الأوروبية وحول إنشاء معهد تكنولوجي صناعي لتخريج كوادر فنية، هذا بالإضافة إلى تزويد المركز العربي - الدولي للدراسات الزراعية في المناطق الجافة بدمشق بالأجهزة اللازمة لتكنولوجيا المياه^(٣).
- وفي اجتماع اللجنة العامة للحوار العربي الأوروبي في أيار ١٩٧٦ باللوكسمبورغ تبلورت وجهة النظر الأوروبية فأعلن الوفد الأوروبي وجهات النظر التالية:
- ١- إن الجانبين العربي والأوروبي يقرران، لأول مرة في التاريخ إقامة علاقات عضوية فيما بينهما، خاصة وأن أوروبية الغربية تسعى منذ ربع قرن لإقامة وحدتها وأن الدول العربية جادة في توحيد الأمة العربية.
 - ٢- أنشئ هذا الحوار ليضع أسس التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والسياسي وهذا سوف يؤثر على التوازن في منطقة الشرق الأوسط ويسهم في تحقيق السلام العالمي.

٣- إن السلام لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

٤- إن الحوار يجب أن يستهدف إقامة مشاريع سريعة التحقيق واعتبار المجموعة الأوروبية شريكاً تجارياً لدول الجامعة العربية.

٥- إقامة صندوق مشترك برأسمال ضخم يمكن أن يصل إلى مليار دولار لإقامة المشروعات التي يتم الاتفاق عليها، ويساهم الجانب العربي بنسبة ٨٠% مقابل ٢٠% للجانب الأوروبي، التي سيخصصها لتمويل مستورداته من النفط^(٤).

وفي شباط عام ١٩٧٧، اجتمعت اللجنة العامة للحوار "العربي- الأوروبي" في تونس واتخذت قرارات لدفع مسيرة الحوار وتمويل أنشطة الحوار كنقل التكنولوجيا والتعاون الثقافي، وأعلن الجانب الأوروبي عن تحفظه الشديد تجاه الكثير من المطالب العربية ووصلت مجموعة عمل التجارة إلى طريق مسدود.

أما اجتماع بروكسل تشرين أول عام ١٩٧٧، فقد أقرّ بعض المشروعات مثل تطوير ميناء طرطوس في سورية، وميناء البصرة في العراق، وإقامة مشاريع الري وإنتاج اللحوم وتنظيم ندوات "عربية- أوروبية" عن العلاقة بين الحضارتين ودورهما في العالم المعاصر، وبقيت معظم الموضوعات معلقة دون الوصول إلى اتفاق، بشأنها تصلب موقف الجانب الأوروبي ورفض أي التزام فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

وعقدت اللجنة العامة للحوار "العربي- الأوروبي" اجتماعها الرابع في مدينة دمشق، خلال شهر كانون الأول من عام ١٩٧٨، وأعرب الجانبان عن رغبتهما في استمرار الحوار والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وخصصت مبالغ لإنشاء مراكز عربية- أوروبية للوثائق والإعلام، وإقامة "معهد عربي لتحلية مياه البحر والموارد المائية"، وإقامة ندوة هامبورغ حول العلاقات بين الحضارتين أيلول عام ١٩٧٩، وفي البيان الختامي المشترك اعتبر الطرفان العربي والأوروبي (أن

استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي، يشكل خطراً على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم، علماً بأن أمن أوروبا مرتبط بأمن البحر الأبيض المتوسط والمنطقة العربية^(٥).

إن ولادة هذه الفكرة في أعقاب حرب تشرين التحريرية، هو حدث تاريخي هام يمثل الكثير من الأفكار السياسية والحضارية الهامة، التي تولد في أحضان الحروب والأحداث الهامة كولادة فكرة الحكومة الأوروبية في أعقاب حروب نابليون الأوروبية، وتبلور فكرة عدم الانحياز إثر حرب السويس، وفكرة حقوق الإنسان إثر الحرب العالمية الثانية.

واستطاعت هذه الفكرة الوليدة أن تشق طريقها إلى الحياة رغم المعوقات الكثيرة التي أحاطت بولادتها، وأصبحت حقيقة قائمة وحدثاً له ما بعده.

ثانياً - العلاقات العربية - الأوروبية في ظل الحوار الراهن:

إن الحوار العربي - الأوروبي بلا شك تجربة جديدة في العلاقات الدولية، فنحن في عصر تغير فيه وصف العالم من قارات ومحيطات إلى "قرية كبيرة" في ظل عالم الاتصالات والتقنيات الحديثة، يستطيع فيه أي إنسان أن يصل إلى أي بقعة من العالم خلال ساعات قليلة، لذلك فإن الحوار في هذا العالم أصبح ذا أهمية قصوى للتفاهم على الكثير من القضايا، ويدعو البعض إلى جعل البحر المتوسط جسراً بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي وبين الحضارتين الغربية والعربية^(٦).

إن الروابط بين أوروبا والعرب لم تكن طيبة ومتوازنة على الدوام، بل إن البلدان العربية الحالية باستثناء السعودية واليمن، قد خضعت جميعها للاستعمار الأوروبي في فترة ما، وهي فترات لم يكن للعرب خيار فيها، بل كانت بالنسبة لهم علاقة قسرية استخدمت فيها القوى الاستعمارية الهيمنة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية^(٧).

وظلت المنطقة العربية مشغولة بسلسلة من الصراعات التي تستدعي حلاً سريعاً كالقضية الفلسطينية، والتي هي قلب الصراع العربي-الصهيوني، وتدايعات الغزو الأنغلو-أمريكي على العراق عام ٢٠٠٣، وغيرها من بؤر الصراع في الوطن العربي، إلا أننا نرى أن القضايا الأساسية والسياسية التي تتطلب تعاوناً عربياً أوروبياً واضحاً وملحاً هما القضية الفلسطينية وإعادة إعمار العراق واستغلاله بعد الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في ربيع عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية يجب أن تكون لها أولوية كبيرة في أي حوار عربي-أوروبي تنطلق من حقائق أساسية وهي أن الفلسطينيين شعب جُرد وأقتلَع من أرضه وترك للتشرد والفقر وحرَم من فرصة السيادة على تراب وطنه، ومن الإصرار على حق العودة حسب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٤، الذي يعطي الفلسطينيين حق العودة إلى فلسطين التاريخية.

لقد ركّز الجانب العربي منذ بداية الحوار على أهمية البعد السياسي للحوار، بينما أراد الجانب الأوروبي حصره في الجوانب الاقتصادية والتجارية^(٨).

وكان على هذا الجانب أن يتجاوز عقبتين أساسيتين بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٥، الأولى هي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، والثانية الموقف الأوروبي في التركيز على الجانب الاقتصادي في الحوار، وقد استمرت العقبة الأولى من عام ١٩٧٥، حينما اعترف الأوروبيون بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أما العقبة الأخرى فتم تجاوزها بصيغة دبلن المشهورة التي أكدت أن المشاركة في الحوار ليست مقصورة على النفط، بل لبحث موضوعات سياسية وحصلت ثلاثة اجتماعات متتالية (الأول في القاهرة حزيران ١٩٧٥، الثاني في تونس شباط عام ١٩٧٧، والثالث في بروكسل تشرين الأول عام ١٩٧٧)^(٩).

وفي الفترة بين عامي ١٩٧٧-١٩٧٩، توقفت اجتماعات الحوار العربي- الأوروبي وخاصة في جانبها السياسي بعد اجتماع دمشق، كانون الثاني ١٩٧٨.

وحصل اجتماع اللجنة العامة للحوار العربي- الأوروبي بدمشق بعد حوالي شهر من انعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد والذي أدا ان اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في أيلول ١٩٧٨، وحرصت اللجنة العربية على صياغة موقف عربي واحد مع العلم أن مصر غابت عن الاجتماع للمرة الأولى منذ بدء الحوار، ونجحت جهود الوفود العربية المشاركة في الحوار وعلى رأسها وفد الجمهورية العربية السورية في عرض البيان العربي للموقف الأوروبي من قضية فلسطين، ودور أوروبية في حل هذه القضية ونادى البيان بتطبيق الشرعية الدولية^(١٠).

شكل عام ١٩٨٠، منعطفاً في تطور موقف المجموعة الأوروبية المتعلق بالنزاع العربي- الصهيوني حينما صدر إعلان البندقية في ٣ حزيران عام ١٩٨٠، والذي نصّ بأن " المشكلة الفلسطينية، ليست مشكلة لاجئين يجب أن تجد أخيراً حلاً عادلاً، وأن الشعب الفلسطيني، الذي يعي وجوده كشعب يجب أن يتاح له، بطريقة ملائمة محددة في إطار التسوية الشاملة من ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة كاملة^(١١).

كما أن زيارة الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان إلى الخليج في آذار عام ١٩٨٠، وتصريحه بأن للفلسطينيين حق تقرير المصير، قد ساهم مع إعلان البندقية إلى اعتراف المجموعة الأوروبية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في اجتماع تشرين الثاني عام ١٩٨٠.

ويمكن اعتبار أن هذه الحالة هي الذروة في الحوار العربي- الأوروبي حول القضية الفلسطينية وهذا ما أظهرته تصريحات شامير بقوله: "ثمة علاقة ما بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية"^(١٢).

وأدان الأمريكيون هذا الموقف الأوروبي المتقدم بشدة واعتبروا بأن الأوروبيين يتجاوزون حدود تعهداتهم ويفرطون في إعلانات أحادية الجانب ومن دون مشاور مسبق معهم.

ونستطيع القول بأن الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٨، أدخلت الحوار العربي- الأوروبي في مرحلة سبات عميق نتيجة للأحداث الهامة التي حدثت على الساحة الدولية وأدت إلى إبطاء الحوار وحدثت من مساعي المجموعة الأوروبية للتدخل في حل مشكلة النزاع العربي الصهيوني، ونذكر منها الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، مقتل الرئيس المصري أنور السادات في تشرين الأول ١٩٨٠، الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بالإضافة إلى التغيرات الداخلية في أوروبا وأمريكا، صعود ميتران في فرنسا، وتناثر في إنكلترا، وريغان في أمريكا، ولم يكن الوضع الدولي والعربي يسمح بإحياء الحوار، وتوقف إلى ما بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، وحاول الجانب الأوروبي أن يحمل الجانب العربي في مرحلة لاحقة مسؤولية توقف الحوار مستنداً إلى طلب تقدم به عميد السلك الدبلوماسي العربي في بروكسل بالتأجيل المؤقت للحوار إلى حين بناء وحدة الحوار في الجامعة العربية، التي انتقل مقرها إلى تونس بسبب تجميد عضوية مصر في الجامعة إثر اتفاقية كامب ديفيد، وقد أكد توقف الحوار حقيقة مدى تأثيره بمواقف جانبية ومواقف أخرى خارجة عنه وبخاصة موقف الولايات المتحدة، التي كانت ضد الحوار.

وفي تشرين الثاني ١٩٩٥، تم استئناف الحوار بعد ظهور معطيات جيدة تمثلت في المتغيرات التي شهدتها العالم على مختلف الأصعدة، وتمثلت بشكلها الرئيسي بانتهاء الاتحاد السوفييتي. وقد لاقت المبادرة الأوروبية باستئناف الحوار على أساس الشراكة قبولاً من الأطراف العربية، رغبةً منها في استقطاب أوروبا إلى جانبها في الصراع العربي الإسرائيلي، والانضمام إلى كتل بديل للمشروع الشرق أوسطي الأمريكي الصهيوني الذي طرحه شمعون بيرز رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، كذلك رغبتها في

تطوير اقتصادياتها، وكسب أسواق هامة لها والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة والحصول على مساعدات مالية إلى غير ذلك^(١٣).

فالاتحاد الأوروبي الذي حقق وحدته النقدية "اليورو" بدءاً من مطلع العام ٢٠٠٠، بانضمام إحدى عشرة دولة إليه، مع إمكانية أن يرتفع هذا العدد إلى خمس وعشرين دولة في العام القادم ٢٠٠٤. يحفز الأوروبيين على العمل والاستجابة للتحديات المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية، لذلك وجدت أوروبا نفسها بحاجة إلى دور أكبر في المنطقة تحديداً، وجاءت قمة كريت عام ٢٠٠٣، لتعلن أوروبا من خلالها استئناف الحوار، وخاصة بعد الوضع الدولي من جراء العدوان الأمريكي على العراق وضرورة إقامة منطقة تجارة حرة عربية- أوروبية متوسطة بحلول عام ٢٠١٠^(١٤).

أما الموضوع الثاني في الحوار السياسي، كما أسلفنا، فهو دور الاتحاد الأوروبي في المرحلة المقبلة ودفع مسيرة الحوار العربي- الأوروبي بعد تداعيات حرب الخليج الثالثة والزلازل الذي أحدثته في المنطقة.

مما لا شك فيه أن دور الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب في العراق هام جداً وأن الأوروبيين (خاصة في فرنسا وألمانيا) يشددون على دور الأمم المتحدة ودور أوروبا في إعادة إعمار العراق، وهناك الصوت الأوروبي ذو الصفة الدبلوماسية، الذي يشدد على أنه لا يمكن حصر مسألة السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة في إطار شرق أوسطي، أو أن تجربة العراق لا تعني أن أوروبا لن تصمد كقطب دولي^(١٥).

وهناك وجهة نظر تقول: إن أوروبا عملاق اقتصادي كبير، ولكنها قزم في السياسة، أي أن أهمية أوروبا اليوم لا تزال اقتصادية- معنوية أكثر منها سياسية أو عسكرية، وإن كانت مساعي فرنسا وبلجيكا وألمانيا واللوكسمبورغ لتأليف قوة عسكرية ما زالت تحاول أن تؤسس حلفاً أمنياً واحداً^(١٦).

ما زالت منطقة الشرق الأوسط تثق بالدور الأوروبي، لكنها تضع علامة استفهام على عقبات لم تذللها أوروبة داخلياً مع انضمام خمس عشرة دولة جديدة إلى الاتحاد الأوروبي في أيار ٢٠٠٤، ومع احتمال انضمام تركية للاتحاد، ويرتكز الناطقون الرسميون باسم الاتحاد الأوروبي على أهمية الحوار كعنصر سلام، ويذكرون بالبرامج الاقتصادية التي أنشأها الاتحاد مع جيرانه في جنوب وشرقي البحر المتوسط كتجربة مؤسسة سلام تستحق الوقوف عندها ويكررون بأن كل برامجهم الاقتصادية تهدف إلى السلام الذي يُبنى ليس بعد انتهاء الحرب وحسب، وإنما قبل اندلاعها أيضاً. ويحاول الأوروبيون خلال المشروع الضخم إعادة إعمار العراق أن يثبتوا أنهم لن يخضعوا لعقوبات أمريكية بسبب معارضتهم الحرب "سنبذل ما بوسعنا وفقاً لمبادئنا التي يعرفها العالم ووفقاً لإرادة الشعب العراقي وحده"^(١٧).

ثالثاً - الأبعاد الاقتصادية في الحوار والشراكة:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية في الثمانينيات انفتاحاً اقتصادياً متزايداً بين الدول ولا شك في أن هذا الانفتاح يحمل في طياته الكثير من الفوائد ولاسيما عندما يتم في شروط متكافئة. لكنه ليس كذلك، على الأقل، عندما يتم في شروط من التبادل غير المتكافئ. وهذه الشروط تتجلى واضحة في تلك العلاقات القائمة بين المركز والأطراف أو بين الدول المتقدمة والدول النامية^(١٨).

واستناداً إلى الدعوات المتكررة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند إلى علاقات متكافئة فقد برزت فكرة الحوار بعامة، وولد حوار الشمال والجنوب، والحوار العربي-الأوروبي، وحوار الأغنياء، وحوار الأديان، وأخيراً حوار الحضارات الذي ظهر منذ أواسط التسعينيات، والذي جاء رداً على نظرية صموئيل هنتنغتون (Samuel Huntington) المسماة (صراع الحضارات)^(١٩)، والتي أخذت ضجة كبيرة في الأوساط

العالمية. إذ وضع هنتنغتون العداوة التاريخية بين الغرب والإسلام في واجهة الصراع العالمي للحضارات وقسم العالم إلى سبع مناطق حضارية وتكتلات اقتصادية^(٢٠).

من هنا جاءت أهمية الحوار العربي - الأوروبي من أجل تحديد الاختلافات والمشاكل بين الطرفين وتقديم اقتراحات ورسم استراتيجيات مشتركة من أجل تجنب سوء الفهم وتحقيق التوازن في علاقات التبعية المتبادلة بين الطرفين، ولعل هذا بدا واضحاً من خلال مسيرة الحوار واجتماعاته المطولة ولجانه الاقتصادية الأربع، التي شكّلت وشملت التعاون التجاري والتعاون المالي والتصنيع والزراعة.

فعلى صعيد لجنة خبراء التعاون التجاري، والتي عقدت بالقاهرة في حزيران عام ١٩٧٥، لم يحصل التقدم المطلوب نحو خطوات إيجابية إذ لم تتعدّ سقف المطالب العربية على طلب منح مزايا وإعفاءات جمركية وتسهيلات تجارية. فالرد الأوروبي جاء في اجتماع أبو ظبي تشرين الثاني عام ١٩٧٥، بأن طرح مسألة عقد اتفاقية تجارية سابق لأوانه، فالحوار لم يدخل بعد مرحلته العملية ويجب إتاحة الفرصة للوصول إلى الحلول المناسبة^(٢١).

ورأت اللجنة العربية العامة للحوار في اجتماع دمشق عام ١٩٧٨، ضرورة التمسك باتفاق جمركي جماعي والعمل على زيادة الصادرات العربية إلى السوق الأوروبية. وأن الوقت أصبح مناسباً لإقامة روابط في مجال التجارة الحرة وقوبلت المقترحات العربية بالرفض في قسم منها وبالرفض وبالتحفظ في القسم الآخر، من جانب مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة.

وقد تطور عمل هذه اللجنة فيما بعد من الحوار إلى الشراكة الاقتصادية، حيث يسعى الجانب العربي في إطار الشراكة الأوروبية - المتوسطية والتي يطلق عليها اسم (عملية برشلونة)، التي بدأت عام ١٩٩٥ العمل على إقامة منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية، بحيث يتم استكمالها بحلول عام ٢٠١٠،

ويتضمن إقامة مثل هذه المنطقة إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الإدارية على التجارة بين الطرفين^(٢٢).

وعلى صعيد لجنة التعاون المالي، فقد كان هناك شبه اتفاق بين الجانبين العربي والأوروبي حول أهمية التعاون المالي وبصفة خاصة الاستثمارات المتبادلة ضد المخاطر غير التجارية، وفي مجال حماية القوة الشرائية للأرصدة المالية ضد تقلبات سعر الصرف، أما في مجال التعاون النقدي والذي أثرت خلاله قضية مكافحة التضخم من الجانب الأوروبي والمؤسسات الدولية بما يؤدي إلى تحسن المناخ العام للاستثمار. وأثار الجانب العربي قضية عدم الملاءمة بين المركز المالي للدول العربية وبين عدد هذه الأصوات الخاصة بهذه الدول في المؤسسات النقدية الدولية، وكان الموقف الأوروبي هو أن الاستجابة لهذا المطلب العربي قد حدثت فعلاً في قرارات صندوق النقد الدولي بمضاعفة حصص البلاد المصدرة للبترول وأن هناك مفاوضات حول نفس الهدف في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وزيادة المساعدات المالية الأوروبية المقدمة للشركاء العرب وهكذا حدد خبراء الطرفين الإطار العام للتعاون المالي في اجتماع دمشق ١٩٧٨، وقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية قدرها ٤٦٨٥ مليون يورو ما بين الأعوام ١٩٩٥-١٩٩٩، كما سيقدم البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) مساهمة على شكل قروض، وكل هذا بهدف دعم موضوع الشراكة الاقتصادية والمالية بين الطرفين العربي والأوروبي^(٢٣).

أما بالنسبة لعمل لجنة التصنيع في الإطار العربي- الأوروبي فقد كانت الجهود تبذل منذ بدء الحوار حول التعاون باستغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في مشاريع الحديد والصلب، وضرورة إقامة مصانع منتجة لمعدات الإنتاج، وليس مصانع لإنتاج السلع النهائية للحديد والصلب لأن ذلك سيؤدي إلى بناء صناعات عربية تظل تحت رحمة الحاجة إلى قطع الغيار والصيانة التي يزودها بها الغرب^(٢٤).

وعلى صعيد لجنة الزراعة يهدف الحوار إلى التعاون في مجال تحديث البنى التحتية الزراعية ودعم تطوير وتنمية هذا القطاع من خلال تقديم المساعدات التقنية الخاصة، وقد نفذت هذه اللجنة بعض المشاريع الزراعية المشتركة كإنتاج البطاطا في العراق، والنهوض بالثروة الحيوانية في سورية لتوفير اللحوم والألبان، كما أكدت اللجنة على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية، ومسألة تنظيم المياه وإدارتها وتنمية الموارد المائية.

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة والبلدان العربية فتشير التقديرات الإحصائية إلى أن حجمه قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً في السنوات الماضية وبخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، فقد تزايدت نسب التبادل التجاري بين المنطقتين، إذ بلغت ٥١,٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، ووصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، بعد أن كانت لا تزيد عن ٨ مليار دولار عام ١٩٧٢ (٢٥).

إن لدى الوطن العربي بما يملك من الأسواق والموارد والقوة ولاسيما النفط ما يكفيهِ لإقامة مفاوضات عادلة مع أوروبا وعلاقات جيدة ومتوازنة لا شك أنها ضرورية للدخول في معركة التنمية، أما في الجانب الأوروبي فيبدو ضرورياً أيضاً تعميق هذه العلاقات وتنميتها لدفع مسيرة الحوار الاقتصادي والشراكة.

لقد كان للنفط دور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية، وخصوصاً بعد ارتفاع أسعاره والسيطرة النسبية للبلدان المنتجة على سياستها النفطية، وقد عجل ذلك في طرح الحوار بين الشمال والجنوب وكذلك الحوار العربي-الأوروبي لما يمثّل من ورقة ضغط اقتصادية هامة ورابحة (٢٦).

في عام ١٩٧٣، وإثر حرب تشرين التحريرية استطاعت منظمة الأوبك أن تخوض معركة الأسعار بنجاح فانتزعت القرار كلياً من الدول المستهلكة والشركات ليصير قرار الدول المنتجة وحدها ولعل مؤتمر الأوبك المنعقد في الكويت في تشرين الثاني

عام ١٩٧٣، سيبقى المنعطف الأهم في تاريخ هذه المنظمة، فبالإضافة إلى قراره في رفع سعر النفط من (٣,٠١١) دولار للبرميل إلى (٥,١١٩) دولار أي بنسبة تزيد على ٧٠% دفعة واحدة، فقد شعرت الدول الغربية المستهلكة بظهور شريك فاعل ومؤثر في الاقتصاد الدولي، يملك قراره منفرداً عنها مما أبرز ظاهرة جديدة لم يعهدها النظام الاقتصادي العالمي الحالي منذ تشكله. وتلت الأحداث التي تؤكد هذه السلطة عبر مؤتمر طهران ١٢/٢٥/١٩٧٣، والذي قرر رفع مستوى النفط من ٥,١١٩ إلى ١١,٦٥ دولاراً للبرميل الواحد. على أن الحدث الأهم هو قرار الدول العربية النفطية بقطع النفط بواقع ٥% شهرياً حتى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة والحظر الكلي عن أمريكا وهولندا. وهكذا عرف النفط ميزة استراتيجية جديدة تمثلت في استخدامه سلاحاً لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محددة، وقد رافق هذا التطور الاقتصادي فتح ملف الحوار العربي- الأوروبي كأداة لضمان هذا التطور وتنظيمه وتطور حجم الصادرات أو الواردات العربية من السوق الأوروبية المشتركة جعلها تحتل المرتبة الأولى في التبادل بالنسبة إلى كل طرف تجاه الآخر^(٢٧).

وإذا كان عامل النفط لدى بعض البلدان العربية المتوسطية مثل سورية ومصر والجزائر يعطيها قوة تفاوضية لا بأس بها اتجاه الجانب الأوروبي فإن هذا الأخير يملك وسائل ضغط متعددة ولاسيما في المجال التكنولوجي.

إن الصحوه العربية في السبعينيات وتصحيح أسعار النفط أمناً تراكمياً نقدياً للبلدان العربية يمكن استثماره واستخدامه في مجالات أخرى لخدمة أغراضها التنموية والدفاعية، الأمر الذي لا تملكه الكثير من بلدان العالم الثالث.

إن الحوار العربي- الأوروبي واتفاقية الشراكة الأوروبية- المتوسطية يشكلان نموذجاً لا بأس به للحوار بين الغرب والعالم العربي- الإسلامي. فبعد عشر سنوات من

التعاون التجاري والتنموي الثنائي الجانب والمتصاعد بشكل مكثف بين دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة وشركائهم الاثنى عشرة دولة الواقعة على شواطئ البحر المتوسط، كان اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وزملائهم المتوسطيين في برشلونة (٢٧-٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥)، هو علاقة البدء في مرحلة شراكة "جديدة" من العلاقات بما في ذلك ثنائية ومتعددة الجوانب أو في تعاون إقليمي (أطلق عليه عملية برشلونة أو بشكل عام الشراكة الأوروبية المتوسطية)^(٢٨).

وهذه الشراكة تستند إلى مجموعة كبيرة من المصالح المشتركة والمتبادلة بين الطرفين ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده، وإنما تغطي الجانبين السياسي - الأمني والاجتماعي أيضاً.

ففي عالم تتشكل فيه تكتلات اقتصادية كبيرة تسعى للسيطرة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة وأكبر حصة إنتاج وتبادل الموارد في العالم وفي عالم يسعى في القرن الواحد والعشرين لتحقيق حرية التجارة الدولية من خلال النظم والقواعد والمعايير التي انبثقت عن منظمة الغات، وتبنتها المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، التي أوكل إليها مهمة مراقبة وضبط التجارة الدولية، وكان لا بد من أن قيام الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية عامة لمدى طويل تتعلق بتوسعه نحو الشرق (انضمام دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي في أيار ٢٠٠٤) وبناء شراكة قوية مع جيرانه (البلدان العربية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط) في مختلف المجالات التي ذكرناها^(٢٩).

رابعاً - الحوار الثقافي العربي - الأوروبي المعاصر:

لا يمكن فهم التاريخ الأوروبي بمعزل عن تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط، هذه البقعة الساحرية التي اجتمعت من حولها الروح والمادة لتقوما بأجمل وأعظم المغامرات التي عرفت الإنسانية، لقد أعطت هذه المنطقة منذ حوالي أربعة آلاف سنة أعظم الحضارات وارتبطت بأسماء ومدن مثل ممفيس، بابل، القدس، صور، هيلاس،

الاسكندرية، روما، قرطاجة، استانبول، مالطة والبندقية. إن البحر المتوسط هو خط التماس بين الشمال والجنوب، هذا البحر الداخلي الذي تتركز من حوله المراهنات السياسية والاقتصادية والثقافية، سيكون مفيداً للدول التي تعيش على شواطئه أن تقوم بالتعاون والحوار الثقافي لخير شعوبها وجعل هذا البحر واحدة سلام واستقرار وهمزة وصل فيما بينها^(٣٠).

إن الحضارة القديمة، كما يقول مارك بلوخ "كانت تتركز حول البحر المتوسط" وبدون قمع الشرق لم يكن للإمبراطورية الرومانية وجود، ولم يكن لعلم اللاهوت دون القديس أوغسطين الإفريقي أي أهمية.

إن العربي اليوم ليس من كان أجداده من جزيرة العرب، بل هو الذي يتكلم العربية وينتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية ولقد تحدث أجدادنا في الشرق من فينيقيين وسريان وسومريين وآراميين باليونانية، ولم تكن اللغة العربية حكراً على العرب، بل تكلم بها الفرس والبيزنطيون والمصريون، وقد كتب مسيحيو الشرق والغرب كتباً بالعربية، وترجم المسلمون كتب اليونان في مختلف العلوم، وإن ما كتبوه هو من تراث ونتاج حضارة البحر المتوسط. إذن إن الحضارات اليونانية، والرومانية، والمسيحية، والإسلامية، هي حضارات متوسطة أيضاً^(٣١).

إن ما نتعرض له اليوم الأمة العربية والعالم الإسلامي من هجمة شرسة وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، والعدوان الأنغلو-أمريكي على العراق ٢٠٠٣، يوضح بشكل لا يقبل الجدل النوايا المبيتة لتغيب الدور الحضاري العربي والإسلامي والإسهام الخلاق في صنع الحضارة الإنساني، وفي مقبل نموذج هنتنغتون "صدام الحضارات" هذا النموذج الذي مارسه الغرب يواجه بنموذج "حوار الثقافات" الذي أبدعه العرب والإسلام النموذج الأندلسي للتفاعل الثقافي العربي-الأوروبي في إسبانية، فلقد قصد الأندلس الكثير من أدباء ومفكري وفناني المشرق العربي، وقام

بالمقابل عدد من أدباء الأندلس ومفكره بزيارات إلى المشرق العربي ومنارته الحضارية بغداد، ونهض من خلال هذا التفاعل نشاط فكري في الأندلس شمل جميع نواحي الإبداع الثقافي فقد ألقت العديد من الكتب في الآداب والقانون والثقافة والفلسفة والطب وغير ذلك، يضاف إلى ذلك الخبرة التقنية التي أدخلها العرب إلى الغرب الأوروبي في المجال الحرفي مثل طريقة صيد الأسماك والطرار المعماري لبناء البيوت والمدن، وطريقة استخراج المياه وإيصالها عن طريق قنوات ومجار خاصة، ومن نتائج ذلك دخول مفردات عربية في هذه العلوم، دخلت إلى اللغات الأوروبية ومنها كلمة قناة (Ganat) وكلمة مجرى التي حرفت في اللاتينية إلى (Matrice)^(٣٢).

والحوار الثقافي العربي- الأوروبي "هو ضرورة لتقافتنا وللغرب" توصلأ إلى مزيد من الوضوح لدى الجانبين وإزالة الشوائب والمغالطات العالقة في الأذهان منذ العصور الوسطى ويجب أن "تتوافر فيه الدقة بين الغرب والحضارة الإسلامية"^(٣٣).

والحوار بمعناه المؤسسي أي الحوار الذي يتم عبر مؤسسات ويهدف إلى خلق برامج لتحقيق أهداف التفاهم بين الثقافتين على المستوى التاريخي، لأن المسألة ليست مسألة اقتناع فرد بالرأي والرأي الآخر؛ بل هي مسألة خلق استعداد عام للتفاهم في مجالات الفكر والتربية والدين والتاريخ والحضارة مثل تعليم اللغة المتبادل والمناهج المدرسية ووسائل الإعلام المختلفة والأوضاع الثقافية للجاليات المهاجرة وغيرها^(٣٤).

والحوار العربي- الأوروبي هو عمل حضاري يتم بين حضارتين عريقتين لهما إسهامات واسعة في التراث الإنساني فمنذ اجتماع لجنة الحوار في القاهرة (خزيران ١٩٧٥)، وما تلاها من اجتماعات أقرت هذه اللجان إعداد دليل يحتوي على جميع المؤسسات الثقافية والعلمية وتبادل المعلومات بين الجامعات العربية والأوروبية، وعلى صعيد الثقافة أكدت اللجان على تنفيذ عدد من المبادرات في مجالي الثقافة والإعلام أهمها دراسة ونشر اللغة العربية في أوروبا وإقامة مشروعات لمراكز

عربية من أهمها إنشاء مركز الحوار والتفاهم والبحث في روما بمبادرة من السناتور الإيطالي الراحل ليليو بامنو، وإنشاء معهد العالم العربي في باريس الذي تم افتتاحه في باريس في عام ١٩٨٧، بمبادرة من فرنسا والبلاد العربية. واقترح البرلمان الأوروبي إنشاء جامعة عربية أوروبية في أعقاب ندوة هامبورغ للحوار العربي الأوروبي واختيرت إسبانية وربما غرناطة مركزاً للجامعة، وقد حدد فان إيرسن المشروع في السياق التاريخي للتبادل الثقافي والعلمي والتقني بين المنطقتين العربية والأوروبية وحدد الأهداف العامة لهذه الجامعة بأنها مركز لتبادل الأفكار التي من شأنها تنمية التفاهم بالدرجة الأولى ومقارنة التطورات الثقافية المنطلقة من جذور مشتركة كثيرة^(٣٥).

وبالرجوع إلى نص البيان الختامي الذي أقرته لجنة الحوار العامة التي عقدت في دمشق (كانون أول ١٩٧٨)، يلاحظ التأكيد على التمهيد لاجتماع رؤساء الجامعات في كلا المنطقتين ولعقد ندوتين: الأولى تتعلق بالمسؤولين عن المكتبات الجامعية، والثانية: تتعلق بمشاكل تعليم اللغات الأوروبية على مستوى التعليم العالي والجامعي، وتشكيل مجموعة خاصة من الخبراء لبحث ودراسة الكتب التاريخية التي يجري استعمالها في كلا المنطقتين^(٣٦).

وفي مؤتمر الشراكة الأوروبية- المتوسطية (برشلونة ١٩٩٥)، تم التأكيد على أهمية الحوار الثقافي، لا بل على ضرورة التبادل الثقافي والإنساني بين كافة الأطراف المعنية واتفق المشاركون على عدد كبير من النقاط غطت المجالات الاجتماعية والثقافية ومنها:

١- إن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان ضروريان كشرط مسبق للتقارب بين الشعوب عبر وسائل الإعلام المختلفة كالمحطات الفضائية والإنترنت والاتصالات الحديثة.

- ٢- تشجيع اللقاءات بين الشباب والتبادل حسب برامج تهدف لدفع العلاقات العامة بين الطرفين عبر الجامعات والاتحادات التجارية.
- ٣- محاولة دعم المؤسسات الديمقراطية لحماية دور القانون والمجتمع المدني.
- ٤- مكافحة تجارة المخدرات والجرائم الدولية والرشوة والفساد والإرهاب.
- ٥- العمل على مكافحة العنصرية والتعصب القومي ونشر روح التسامح بين المنطقتين^(٣٧).

ونذكر هنا مثالين من الواقع ومن إنجازات الحوار الثقافي العربي: المثال الأول في أوروبا وهو معهد العالم العربي في باريس حيث إنه ظاهرة ثقافية عربية في قلب أوروبا وهو يقدم للأوروبيين الشكل الحقيقي لكافة الثقافات العربية، ولقد عقد فيه مهرجان السينما العربية السادس من ٢٩ حزيران إلى ٧ تموز عام ٢٠٠٢، وعقد فيه المؤتمر العربي- الأوروبي للحوار بين الثقافات (١٥-١٦ تموز ٢٠٠٢)، وكانت نشاطات هذا المعهد خلال السنوات الماضية متعددة أهمها بينالي الأفلام العربية عام ١٩٩٢، بالإضافة إلى مهرجان الموسيقى ومعارض الفن التشكيلي، ويصدر هذا المعهد مجلة باللغة الأهمية تحت اسم "قنطرة" تشرف عليها الكاتبة السورية سلوى النعيمي ومجلة "باريس" التي تهتم بالعلوم الاجتماعية وتصدر باللغتين العربية والفرنسية. كما أن المعهد يقيم معرضاً للكتاب العربي- الأوروبي مرة كل عامين، وقد اكتسب شهرته من خلال معارضه المتخصصة عن البلدان العربية مثل معرض "مصدر عبر العصور" عام ١٩٩٠ و"سورية ذاكرة وحضارة" عام ١٩٩٤، و"دولاكوا -رحلة إلى المغرب" عام ١٩٩٥، و"اليمن في بلاد مملكة سبأ" عام ١٩٩٧، و"لبنان الضفة الأخرى" عام ١٩٩٨، والملاحظ أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بدأت الدول الأوروبية تعي أهمية هذا المعهد وراح المواطن الأوروبي يحاول فهم الدين الإسلامي وعلاقته بالأديان الأخرى^(٣٨).

أما المثال الثاني فهو في جامعة دمشق -معهد تعليم اللغات الأجنبية فقد جاء ثمرة من ثمار التعاون الثقافي والعلمي بين جامعة دمشق والجامعات الأوروبية ويضم هذا المركز عشر مراكز لتعليم اللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والفارسية واليابانية والإيطالية والألمانية والتركية والإسبانية ووحدة لتعليم اللغة العربية للأجانب، ومهمة هذه المراكز إقامة دورات تقوية على مستوى الجامعة للمعبدین ولطلبة الدراسات العليا في مرحلتی الماجستير والدكتوراه ولأعضاء الهيئة التدريسية الراغبين بذلك، كما ترتبط جامعة دمشق بتعاون وثيق مع عدد من المنظمات الدولية في مجالات البحوث وتبادل المعلومات والتبادل العلمي الأكاديمي بين الأساتذة كهيئة التبادل العلمي الألماني (DAAD) التي لها فرع في جامعة دمشق إذ تقدم المنح السنوية للأساتذة والطلاب السوريين، كما تجلب العديد من الطلاب الألمان المتخصصين في الدراسات الشرقية وعلوم اللغة العربية بغرض الدراسة في جامعة دمشق^(٣٩).

خامساً- التحديات التي تعترض مسيرة الحوار والشراكة المتوسطية:

لقد اصطدمت مسيرة الحوار العربي- الأوروبي والشراكة المتوسطية منذ ولادة الفكرة وحتى الآن بمعوقات عديدة نذكر منها:

١- خطر "إسرائيل":

مما لا شك فيه أن التغلغل الصهيوني في معظم الحكومات والإدارات الغربية وخاصة الأمريكية يعتبر من العقبات الأساسية التي تقف حجر عثرة أمام مسيرة وتطور الحوار على النحو المطلوب، مع العلم بأن التحالف الأمريكي- الصهيوني، وخاصة زمرة اليمين المتطرف بزعامة رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي مع الليكود المتطرف بزعامة الإرهافي شارون رئيس وزراء "إسرائيل" لا يشكلان خطراً على المنطقة العربية فقط، وإنما على المنطقة الأوروبية الغربية بأسرها. وفي هذا السياق أكد وزير خارجية الجمهورية العربية السورية في مؤتمر وزراء خارجية الشراكة الأوروبية-

المتوسطة الذي عقد في كريت ما بين ٢٧-٢٨ أيار ٢٠٠٣، (أن ممارسات "إسرائيل" تعطل عملية برشلونة وتحول دون أمن وسلام وازدهار المنطقة)^(٤٠).

٢- السياسة الأمريكية:

بدأ النفوذ الأمريكي على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وضاق الأوروبيون ذرعاً بالهيمنة الأمريكية فانفصلت فرنسا بقيادة ديغول عام ١٩٦٥، عن حلف الأطلسي. وبالرغم من أن الدول الأوروبية كانت في حالة تبعية للولايات المتحدة إلا أنها لم تكن راضية عن سعي الولايات المتحدة لاحتكار النفوذ الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط في مجال الاستثمارات النفطية، فبنك "منهاتن" الذي سمي بإمبراطورية روكفلر كان يسيطر منذ السبعينيات الاستثمارات النفطية في ٢٧ شركة على الاستثمارات النفطية في ٢٧ شركة بترول عالمية، كما أن الولايات المتحدة كانت تملك أكبر الحصص في الشركات متعددة الجنسيات، والتي تسهم في ملكيتها أيضاً دول صناعية كبرى كبريطانية وفرنسية وألمانية. وقد بلغت مبيعات هذه الشركات مجتمعة عام ١٩٩٢، ما يزيد عن ٥٩٠٠ مليار دولار، وتشير التقديرات إلى أن مكاسب الولايات المتحدة التجارية سنوياً تتراوح بين ٣٥-٧٣ مليار دولار، أما أرباح دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة فتتراوح بين ٢٧-٦٠ مليار دولار^(٤١).

تعارض أمريكا الحوار العربي- الأوروبي لأنها تعتبره مؤامرة ضد مصالح الولايات المتحدة وقد مارس كيسنجر (وزير خارجية أمريكا الأسبق)، ضغطاً على الأوروبيين لكي لا يتعرض الحوار لمواضيع النفط والصراع العربي- الصهيوني وقد دعا من أجل ذلك إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدم ميثاق أطلسي جديد في ١٩٧٣، وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا وألمانية هما الدولتان الأوروبيتان الوحيدتان اللتان عارضتا السياسة الأمريكية في المنطقة. فقد قال الرئيس الفرنسي جاك شيراك "لقد ارتكبنا خطأ عندما ظننا أن الوحدة العربية ليست في صالحنا بينما الآن نحن مع

الوحدة العربية لأن هوية هذه الوحدة ليست معادية للغرب ولأوروبا" وإن الدور الفرنسي متميز في العالم العربي وفي حوض البحر المتوسط لمساعدة هذه الدول للخروج من أزمتها ومنع تشكل أية هوة بين ضفتي المتوسط. وهناك محاولة تسعى إليها كل من فرنسا وألمانيا واللوكسمبورغ وبلجيكا للتحرر من هيمنة الولايات المتحدة بإقامة مشروع عسكري دفاعي وأمني أوروبي في ربيع العام ٢٠٠٣، وهدف هذا المشروع السيادة المطلقة لأوروبا بعيداً عن هيمنة الناتو الذي يعارض كل محاولة أوروبية للاستقلال في العمل واتخاذ القرار العسكري^(٤٢).

٣- تفتيت الوطن العربي وضعف التضامن والروابط العربية:

إن الانقسام الخطير الذي هدد الكيان العربي بأسره هو توقيع اتفاقية كامب ديفيد وعقد اتفاقيات صلح مع العدو الصهيوني بين كل من مصر والأردن، ومنذ ذلك الوقت أصبح موقف العالم العربي ضعيفاً وغير قادر على التصدي للآزمات وأصبحت الدول العربية عاجزة عن اتخاذ قرارات موحدة في زمن الآزمات كالحرب الأمريكية واحتلال العراق ٢٠٠٣، كما ظهر عجز الأنظمة العربية عن استخدام مواردها والوسائل الأخرى التي تمتلكها وخاصة الوسائل المالية لتحقيق تنميتها، وهكذا نلاحظ أن أحد طرفي الحوار وهو الطرف العربي ما زال في موقف الضعف وهو بحاجة إلى إرادة سياسية حازمة تعمل في اتجاه تكامل ووحدة الأقطار العربية.

٤- تعدد المواقف الأوروبية:

واختلاف القوة التفاوضية بالنسبة للطرفين فالاقتصاد الأوروبي متطور اقتصادياً، والتباين الذي يبرز في كثير من الأحيان على صعيد الاتحاد الأوروبي يضعف بلا شك مسيرة الحوار العربي- الأوروبي، ففي بعض الأمور نرى أن الدول الأعضاء تعمل بعيدة عن الاتحاد وخاصة على صعيد السياسة الخارجية فموقف بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا كان مؤيداً بالكامل للسياسة الأمريكية في شن الحرب على العراق،

كما شجع الأوروبيون الحوار لمصالحهم والحصول على أكبر مبلغ من أموال العرب مقابل مجموعة كبيرة من السلع والخدمات المصدرة^(٤٣).

٥- من معوقات الحوار أيضاً يقف النادي المسيحي الأوروبي (Christiche Club Europas) في وجه بناء الجسور بين العرب وأوروبا، وفي العالم العربي يقف (الإسلام الأصولي المتعصب) كتنظيمي القاعدة وطالبان وغيرهما من التنظيمات الأصولية المتشددة في وجه الحوار العربي - الأوروبي^(٤٤).

سادساً - مستقبل الحوار والشراكة المتوسطة وأهميتهما في العلاقات الدولية:

مع الاجتماع الوزاري للشراكة الأوروبية والمتوسطة والذي عقد في كريت في الفترة ما بين ٢٦-٢٨/أيار ٢٠٠٣، يستأنف الحوار والشراكة المتوسطة العربية الأوروبي نشاطهما، وتثار التساؤلات حوله إلى أين وصلت مسيرة الحوار والشراكة؟ وهل لهذا الحوار والشراكة مستقبل؟ يمكن أن نعتبر أن الحوار والشراكة العربية - الأوروبية قد دخلت مرحلة جديدة مع انعقاد اجتماع كريت بين الوفود العربية والأوروبية وأكد السيد خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي في هذا الاجتماع على "دور سورية في المنطقة، وأهمية الحوار العربي - الأوروبي لما فيه خير مصلحة العرب وأوروبا معاً"، كما أكد وزير خارجية ألمانية يوشكا فيشر على هلمش مؤتمر كريت "ضرورة التوصل إلى فهم أوروبي عربي مشترك يأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين، وإن عملية برشلونة والحوار لا يمكن أن يكتب لهما النجاح الكامل إلا بعد إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي"، وذكر وزير خارجية اليونان بابانديرو في ختام مؤتمر كريت "على دفع كل المبادرات والخطط التي تشجع على الحوار وعلى استباق العنف والتعاون الإقليمي"^(٤٥).

وللإجابة على التساؤل هل من مستقبل للحوار والشراكة؟ يمكن إيراد النقاط التالية:

١- إن الحوار العربي- الأوروبي ضرورة مستقبلية وفرص النجاح أمامه موجودة ويبقى أن يوجد المناخ الملائم وهذا أمر مرهون بالجهود التي يبذلها أطراف الحوار ومستقبل الحوار متوقف على مدى وفاء الطرفين بمتطلبات الحوار اللازمة لاستمراره.

٢- إن عناصر القوة العربية ما تزال قائمة كالوحدة الثقافية التي أساسها وحدة المصادر الثقافية والفكرية والاتصال الجغرافي والتاريخ واللغة الواحدة، ولكن صورة الموقف العربي الذي يصوغ هذه العناصر ويبلورها اهتزت لأسباب مختلفة وعلى رأسها تداعيات حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، والاحتلال الأمريكي للعراق والسيطرة على نفطه وخيراته.

٣- إن مستقبل الحوار والشراكة المتوسطية متوقف بداية على ما يمكن للدول العربية أن تحققه عن طريق وحدة العمل العربي وإقامة سوق عربية مشتركة في عالم لا اخترام فيه إلا للأقوياء.

٤- مستقبل الحوار العربي- الأوروبي يواجه تحديات كبيرة واحتمالات مفتوحة على مخاطر وصعوبات ويتطلب منا تعميق المعرفة المتبادلة للحوار في كل مجال نرى فيه مشكلات وأن نؤمن بأن الحوار يفيد ويبني ويحل المشكلات، وأن نعترف بمواطن التقصير فماذا يعرف أبناء المدارس في بلدان أوروبا عن أمتنا العربية وثقافتنا والإسلام؟

٥- أهمية الحوار مع الذات قبل الآخر، أو الصراحة والعلنية والتسامح مع الذات قبل الحديث عن حوار مع الآخر وأهمية التربية في قبول الآخر والحوار معه يؤدي إلى دفع مسيرة الحوار ومستقبله وإن توسيع دائرة الحوار مع أنفسنا ومع العالم أصبح ضرورتين فعصرنا هو عصر الحوار ومن غير الحوار قد نكون على موعد مع المجهول. فالعالم الثالث يفتح أبوابه للحوار والحادثة، ولكنه في الوقت

نفسه يريد أن يحافظ على هويته الثقافية ووجوده، مما عبر عنه المهاتما غاندي، في كلمته الشهيرة "إنني أريد لتقافة كل البقاع أن تهب نسائهما حول داري بأكبر درجة ممكنة من الحرية، لكنني أرفض لرياح الثقافة أن تعصف بقدمي بحال من الأحوال" (٤٦).

٦- إن قطاعاً واسعاً في الوطن العربي ما يزال يشك في نوايا أوروبية الغربية خاصة أن الذكريات المؤلمة للحقبة الاستعمارية ما تزال ماثلة في الأذهان، وهذا الأمر يؤثر على مناخ الحوار بشكل سلبي، وليس صحيحاً "أنه لا توجد إمكانية لعلاقة التناقص مع الغرب وإنما هي علاقة هيمنة وإملاءات سياسية واقتصادية وسيكولوجية" كما يقول د. طيب تزيني وعلى العكس من ذلك فإن الحوار يمكن أن يحد من هيمنة الغرب وأن يوازن تفوقه التكنولوجي ويضمن لحضارات البلدان العربية مكاناً لائقاً على خريطة العلاقات الثقافية الدولية المعاصرة (٤٧).

إن الحوار العربي- الأوروبي هو عبارة عن تاريخ مشترك وضرورة مستقبلية ويتوقع مستقبله على مبادرتنا نحن العرب وقدرتنا على الفعل، وعلى الاستجابة الأوروبية لحقائق عالم جديد تحكمه علاقات جديدة ويجب على أوروبية أن تفتح علمياً وتكنولوجياً على العالم العربي الذي ساهم وإلى حد كبير في النهضة الأوروبية منذ العصور الوسطى ونقل إليها العلوم والاختراعات والمعرفة.

إن أوروبية أصبحت مرشحة في عام ٢٠٠٤، لأن تصبح القوة الاقتصادية الأولى على الصعيد العالمي والسوق الاستهلاكية الكبرى، التي تتألف من ٤٧٠ مليون نسمة، كما أن العالم العربي سوف يصبح سوقاً استهلاكية حيث سيكون عدد سكانه في حدود ٣٢٠ مليون نسمة، وقد شكل الطرفان الأوروبي والعربي في حال نجاح الحوار والشراكة الأوروبية- المتوسطية منطقة حيوية ومستقلة لن تبقى العالم رهين القطب الواحد (٤٨).

خاتمة:

عرض هذا البحث -بشكل مفصل- العلاقات العربية- الأوروبية في ظل الحوار والشراكة المتوسطية منذ انطلاقتها قبل حوالي ثلاثين عاماً أي في النصف الأول في عقد السبعينيات وحتى مؤتمر كريت ٢٠٠٣، التي تراوحت بين السلبية والإيجابية، وبين المد والجزر، والانقطاع والتواصل في ظل ظروف دولية معقدة وكانت الغاية من وراء هذا الحوار وهذه الشراكة تغيير وتطوير طبيعة العلاقات السائدة بين أوروبا والعالم العربي ويتمثل ذلك في وعي وإدراك المصالح المشتركة والتكامل الذي يربط بين المنطقتين المتجاورتين خصوصاً على الأصعدة التالية: التاريخ السياسي والشراكة الاقتصادية، وحوار الثقافات. كما تناول هذا البحث بالتحليل أهداف هذا الحوار والآثار التي قد تنشأ عنه في المستقبل القريب، وما هي العقبات في طريق مسيرة الحوار والشراكة، مع افتراض غياب أو استمرارية غياب المشروع العربي في الوحدة، أمل الأمة العربية من وجهات نظر متعددة.

الأولى:- وجهة نظر سلبية:

ترى في هذا الحوار وفي هذه الشراكة "مضيعة للوقت" وأخذ عدد من المثقفين العرب يعبرون فيما ينشرونه في الصحف والدوريات عن خيبة أمل تجاه هذا الحوار ويعتبرونه هيمنة فكرية، وأخذوا يبشرون بأن الصراع مع الغرب أمر حتمي، والبعض يرى الشراكة العربية- الأوروبية ما يكرس ويعزز تقسيم العمل الدولي من خلال منظور "المركز والأطراف" في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن التراكم الرأسمالي سيبقى في صالح الدول المتقدمة التي تشكل المركز، وستبقى دول ما يسمى بالعالم الثالث يدور في فلكها أي أنها ستبقى مسلوكة الإرادة في كل شيء وستبقى دول منفعة وليست فاعلة وبالتالي فالشراكة ستضاعف من المعوقات التي تقف في وجه المشروع العربي النهضوي^(٤٩).

الثانية- وجهة نظر إيجابية:

ترى في الحوار العربي- الأوروبي نوعاً من أنواع التعاون الجديد، في عالم يعاني من أخطار عديدة لا تتجم فقد عن القنبلة الذرية وأسلحة الدمار الشامل والعولمة وإنما أيضاً عن الفقر والجوع والانفجار السكاني والمديونية والزحف الصحراوي والخلل الاقتصادي والاجتماعي، وترى في الحوار فرصة سانحة مع التغيرات الدولية المحيطة بالوطن العربي لتوظيف كل الإيجابيات المتوفرة لمصلحة العمل العربي المشترك^(٥٠).

ومن جهة أخرى إن استمرار الحوار العربي- الأوروبي وقيام شراكة حقيقية سيساعد البلدان العربية- المتوسطية على تسهيل نجاح العمل العربي المشترك وتوفير الشروط الموضوعية والذاتية لنجاحه في المستقبل وإرساء دعائم الديمقراطية والإصلاح ودفع مسيرة التحديث والتطوير.

الهوامش

- (١) عبد المنعم زناويلي، الحوار العربي الأوروبي، مطبوعات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٢، ص ٥.
- (٢) انظر مقال الحوار العربي الأوروبي (في البعث ١٩٩٧/٦/٣)، ص ٨.
- (٣) سمير صارم، أوروبية والعرب من الحوار إلى الشراكة، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠، ص ١٣٢.
- (٤) عبد المنعم زناويلي، المرجع نفسه، ص ١٢٣.
- (٥) سعيد اللوندي، "آفاق التعاون الأوروبي- المتوسطي على مشارف القرن ٢١" (مقال في الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧/٥/١٢).
- (6) Tibi, Bassam, Das Mittelmeer als Grenze oder als Brücke Europas zu Welt der Islams? Stuttgart 1994. S. 5
- (٧) يوسف صايغ، "دوافع ومعوقات الحوار العربي الأوروبي" (في: مجلة العربي العدد ٣٢٨ الكويت، ١٩٨٦، ص ٢٦).
- (٨) أسامة الغزالي، الحوار العربي- الأوروبي، بحث عن بداية جديدة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٧٤.
- (٩) عز الدين ادريس، ملف أوروبية والوطن العربي، دمشق، الإدارة السياسية، ١٩٩٥، ص ١٠٧.
- (١٠) أحمد صدقي الدجاني، الحوار العربي الأوروبي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥٤-١٥٦.
- (١١) الغزالي، المرجع السابق، ص ٨٧.

- (١٢) ادريس، المرجع السابق، ص ١٠٨.
- (١٣) صارم، المرجع السابق، ص ١٤.
- (١٤) تشرين العدد ٢٧ أيار ٢٠٠٣، ص ١١.
- (١٥) الغزالي، المرجع السابق، ص ٩٨.
- (١٦) رشا الأطرش، "السلام والعلاقات الأوروبية- المتوسطية" (مقال في السفير العدد ٩٤٩٧، ١٧ أيار، ٢٠٠٣).
- (١٧) المصدر نفسه.
- (١٨) أمين أسبر، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨٨.
- (١٩) صموئيل هنتنغتون: بروفيسور أمريكي يدرس العلاقات الدولية في جامعة هافارد الأمريكية صدر كتابه صراع الحضارات في عام ١٩٩٤، وترجم إلى العديد من اللغات العالمية ومنها العربية، طبعة القاهرة، ١٩٩٨.
- (20) Tibi, op.it.6 S.16
- (٢١) الغزالي، المرجع السابق، ص ١٠٤.
- (22) Eberhard Rhein ~, Die Europasche Union S. 707
- (23) Ibid, S 716.
- (٢٤) الغزالي، المرجع السابق، ص ١١٨-١٢٠.
- (٢٥) عامر لطفي، "العلاقات العربية الأوروبية" (في قضايا استراتيجية العدد ٩/ أيار ١٩٩٧، ص ١٢).

- (٢٦) إدوارد خولي، الحوار العربي الأوربي من خلال دور النفط، حلب، ١٩٨٦، ص ١٦٠.
- (٢٧) المرجع نفسه، ص ٢٤٢.
- (٢٨) الاتحاد الأوربي، النشرة الشهرية لبعثة المفوضية في سورية عام ٢٠٠٣.
- (٢٩) لطفي، المرجع نفسه، ص ٢٤.
- (30) Op. Cit. S. 700.
- (٣١) أديب ميالة، "التعاون الأوربي المتوسطي" (في مجلة الشهر العدد ٩/ كانون الثاني، ١٩٩٤، ص ٢٢).
- (٣٢) خوان فيرنيت خيناس، "فضل العرب على الثقافة الأوروبية" (في العربي العدد ٣٣٣، آب ١٩٨٦، ص ١٨٧).
- (٣٣) محمد خاتمي، "حوار الحضارات" دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٦١.
- (٣٤) حسام الخطيب، "الحوار الثقافي الأوربي" (في: العربي العدد ٣٣٠ أيار ١٩٨٦، ص ٦٤).
- (٣٥) الزنابيلي، المرجع السابق، ص ١٦٤.
- (٣٦) الزنابيلي، المرجع السابق، ص ١٩٠.
- (٣٧) لطفي، المرجع السابق، ص ١٣-١٤.
- (٣٨) محمود قاسم، "١٥ عاماً من عمر عهد العالم العربي في باريس" (في: الرائد عدد آذار ٢٠٠٣، ص ١٢٩-١٣٠).
- (٣٩) دليل جامعة دمشق لعام ٢٠٠٢، ص ٢٤-٢٥.

- (٤٠) تشرين، العدد ٨٦٣٧، ٢٧/أيار/٢٠٠٣، ص ١٠.
- (٤١) الدجاني، المرجع السابق، ص ٢٢٣.
- (٤٢) انظر الثورة، دمشق، العدد ١٢١١٤، ٢٨/٥/٢٠٠٣، عن الهيرالد تريبيون، ترجمة بشرى محفوظ، ص ٨.
- (٤٣) يوسف صايغ، دوافع الحوار، (في العربي ٣٢٨ الكويت ١٩٨٦، ص ٢٧).
- (44) Tibi, op. S 20.
- (٤٥) الثورة، العدد ١٢١١٤، ٢٨ أيار ٢٠٠٣.
- (٤٦) أمين أسبر، الحوار والحضارة العربية الإسلامية، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٣٠٩.
- (٤٧) طيب تزيني، "المشروع النهضوي" (في العربي أيار ٢٠٠٣، ص ٧٠).
- (48) Rhein, op, it, S. 713.
- (٤٩) للمزيد انظر حوار طيب تزيني مع محمد الحوراني في العربي عدد أيار ٢٠٠٣، وانظر أيضاً مقال د. محمد الأطرش، الشراكة الأوروبية المتوسطية في الطليعة العدد ٤٤/٢٠٠٢، ٢٢، ص ٤٠.
- (٥٠) انظر الزنابيلي، المرجع نفسه، ٣٩٩، ص ٢٠ وما بعدها.

المصادر والمراجع

- ١- إسبر، أمين: الحوار والحضارة العربية الإسلامية، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٣.
- ٢- أمين، سمير: التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٥.
- ٣- إدريس، عز الدين: ملف أوروبا والوطن العربي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق ١٩٩٩.
- ٤- الدجاني، أحمد صدقي: الحوار العربي الأوروبي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٥- اللاوندي، سعيد: آفاق التعاون الأوروبي- المتوسطي، (في الأهرام ١٢/٥/١٩٧٧).
- ٦- الغزالي حزب، أسامة: الحوار العربي الأوروبي، (بحث علمي بداية جديدة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤).
- ٧- الأطرش، رشا: السلام والعلاقات الأوروبية- المتوسطية، (في السفير، العدد ٩٤٩٧، ١٧/٥/٢٠٠٣).
- ٨- الخطيب، حسام: الحوار الثقافي العربي الأوروبي، (في العربي العدد ٣٣٠ أيار، ١٩٨٦).
- ٩- زنايلي، عبد المنعم: الحوار العربي- الأوروبي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢.
- ١٠- خاتمي، محمد: حوار الحضارات، ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢.

- ١١- * خولي، ادوارد، الحوار العربي الأوروبي من خلال دور النفط، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٨٦.
- ١٢- خيناس، خوان: فضل العرب على الثقافة الأوروبية، (في العربي العدد ٣٣٣ آب ١٩٨٦).
- ١٣- جامعة دمشق، دليل جامعة دمشق، ٢٠٠٢، مطبعة جامعة دمشق، ٢٠٠٢.
- ١٤- تيزيني، طيب: المشروع النهضوي كفيل بوضع حد لمشاكل الأمة العربية، (في العربي العدد ٥٣٤ أيار ٢٠٠٣).
- ١٥- قاسم، محمود: ١٥ عاماً من عمر معهد العالم العربي في باريس/ (في الرائد عدد آذار ٢٠٠٣).
- ١٦- ميالة، أديب: التعاون الأوروبي- المتوسطي، (في الشهر العدد التاسع كانون الثاني ١٩٩٤).
- ١٧- صايغ، يوسف: دوافع ومعوقات الحوار العربي الأوروبي، (في العربي العدد ٣٢٨، الكويت ١٩٨٦).
- ١٨- صارم، سمير: أوروبية والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار- الفكر، دمشق، ٢٠٠٠.
- ١٩- لطفي، عامر: الدائرة المتوسطية العلاقات العربية المتوسطية في ظل إطار برشلونة، (في مجلة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد ٩ أيار، ١٩٩٧).
- ٢٠- الاتحاد الأوروبي: النشرة الشهرية لبعثة المفوضية في سورية، ٢٠٠٣.
- ٢١- صحيفة تشرين، الأعداد ٨٦٣٥، ٨٦٣٧، ٢٥/٧/٢٠٠٣ و ٢٧/٧/٢٠٠٣.

٢٢- صحيفة الثورة: العدد ١٢١١٢، ٢٨/٥/٢٠٠٣.

٢٣- صحيفة البعث: ٣/٦/١٩٩٧.

المراجع الأجنبية:

1 -Eberhsd Rhein, Die Europasche Union

Mittelmeerraum in Europa Handbuch, Bonn, 2002.

2-Tibi,Bassam, Das Mittelmeer als Grenze oder als Brucke Europas zu Welt der Islams ? Stuttgart, 1994.